



Distr.
GENERAL

A/38/400
15 September 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت *

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم المساعدة الى اللاجئين في الصومال

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٥ - ١ مقدمة
٣	١٩ - ٦ الحالة العامة
٦	٥٤ - ٢٠ الاحتياجات من المساعدات
١٦	٦١ - ٥٥ التخطيط في المستقبل

A/38/150

*

.../...

83-23290

أولا - مقدمة

١- ناشدت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٤/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والوكالات الطوعية تقديم أقصى مساعدة مادية ومالية وتقنية الى حكومة الصومال في جهودها الرامية الى تقديم كسل مساعدة ضرورية الى اللاجئين ، ورجت من المفوض السامي لشؤون اللاجئين ان يقوم ، بالتشاور مع الأمين العام ، باجراء استعراض شامل للاحتياجات العامة للاجئين ، بما في ذلك النواحي المتصلة بتوطينهم واعادة تأهيلهم . كما رجت الجمعية العامة من المفوض السامي ان يقوم ، بالتشاور مع الأمين العام ، بتقديم التقرير المتعلق بذلك الاستعراض المقترح الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٣ ، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

٢- وامتثالا للقرار السالف ذكره ، اعد مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الترتيبات لقيام بعثة استعراض بزيارة الصومال في الفترة من ١٢ الى ٢٨ اذار/ مارس ١٩٨٣ للتشاور مع الحكومة بشأن حالة اللاجئين ، ولتقييم جهد الاغاثة الدولي وتحديد متطلبات اللاجئين لعام ١٩٨٣ والأعوام اللاحقة . ورأس الفريق نائب مدير المساعدات بمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وشارك فيه ممثل عن برنامج الأغذية العالمي .

٣- واستقبل بعثة الاستعراض اثناء زيارتها فخامة اللواء محمد سياد بري رئيس جمهورية الصومال الديمقراطية . كما التقت البعثة مع وزير الخارجية ووزير الزراعة والمفوض فوق العادة لشؤون اللاجئين . وعقدت اجتماعات كذلك مع كبار المسؤولين والموظفين التقنيين المعنيين ببرنامج اللاجئين وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وزارت البعثة منطقتي غيد وحييران والمنطقة الشمالية الغربية ومنطقة شيبيل السفلى ، وزودت بكافة المعلومات اللازمة لتسهيل عملها .

٤- فضلا عن ذلك ، اجتمع الفريق مع ممثلي عدد من البلدان المانحة ومنظمات الامم المتحدة والوكالات الطوعية التي تقدم مساهمات كبيرة في جهود الاغاثة الدولية في مخيمات اللاجئين . وتضمنت المسائل التي نوقشت التحضير للمؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا (المؤتمر الثاني) وفقا للخطوط الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٧/١٩٧ .

٥- ويعتمد هذا التقرير الى حد كبير ، مثل العرض الشفوي الذي قدمه المفوض السامي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٨٣ على ما توصلت اليه البعثة من نتائج .

ثانيا- الحالة العامة

٦- ما زالت الصومال تواجه مشاكل كبيرة نتيجة لوجود عدد ضخم من اللاجئين في البلد . وتم ابلاغ البعثة بانه بالاضافة الى اللاجئين في المخيمات ، يعيش كثيرون منهم في الريف وفي المناطق الحضرية مع السكان المحليين . وقد ورد تفصيلا في التقارير السابقة للامين العام (A/36/136 ؛ و E/1980/44 ؛ و E/1982/40) وصف خلفية تدفق اللاجئين على الصومال وخصائصهم والترتيبات التي اعدت لمساعدتهم . وقد اتفقت البعثة السابقة بعد مناقشات مع الحكومة ومع ممثلي البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في الصومال على ان عدد سكان مخيمات اللاجئين ٧٠٠ لاجئ .

٧- ويوجد اللاجئون في الوقت الحاضر في ٣٥ مخيما ممتدة في مساحة واسعة في أربع مناطق هي حيران ، وغيدو ، والمنطقة الشمالية الغربية ، وشيبيل السفلى . وزارت البعثة ٢٧ مخيما منها . وفي الجنوب ، يقع ٢٦ مخيما على ضفاف نهري جوبا وشيبيل في حين ان معظم المخيمات التسعة في المنطقة الشمالية الغربية تقع بالقرب من مصادر المياه الموسمية التي يطلق عليها " المساقى " . والمخيمات مفتوحة بوجه عام مع قيود قليلة على السفر ويجرى التنقل كثيرا بحرية داخلها وخارجها . ويسافر اللاجئون الى المدن وكثيرا ما يترك النساء والأطفال المخيمات للانضمام الى الرعاة الذين يرعون الماشية في الريف .

٨- وتدرك الحكومة تماما الحاجة الى اجراء تقدير دقيق للسكان اللاجئين في المخيمات . بيد ان محاولة اجراء تعداد للاجئين في ٣٥ مخيما ممتدة في اربعم مناطق تنطوي على صعوبات كبيرة ، خاصة وان السكان الفعليين للمخيمات يتفاوت عددهم من يوم الى آخر . ولذلك يوصى ، من اجل التخطيط لبرامج الاغاثة خلال عام ١٩٨٣ ، باستمرار الأخذ بعدد السكان اللاجئين الذي اتفقت عليه البعثة السابقة ، وهو ٧٠٠ لاجئ . ويقدر ان قرابة ٥٠ في المائة من هذا العدد من الأطفال و٢٧ في المائة من النساء و ٢٣ في المائة من الذكور الذين تزيد اعمارهم على ١٥ سنة .

٩- وفي التقارير السابقة ، ورد وصف لدور اللجنة الوطنية للاجئين ، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن برامج اللاجئين (انظر الفقرات ٤١ - ٤٣ من الوثيقة E/1980/44 ، والفقرتين ٤٠ و ٤١ من الوثيقة A/ 36/136 ، والفقرات ٣٧ - ٤٢ من الوثيقة E/1982/40)؛ وما زالت هذه الهيئة تتولى التنسيق العام لأنشطة تقديم المساعدة . وقد انشأت وحدة تخطيط داخل اللجنة للاضطلاع بتخطيط البرامج للاجئين وتنسيقها ورصدها .

١٠- وتم تنفيذ توصية البعثة السابقة ومُؤداهما أن يوكل بقدر الامكان أمر تنفيذ المشاريع والبرامج التقنية الخاصة المتعلقة باللاجئين الى الوزارات المختصة بالحكومة . وأنشئت وحدة زراعية للاجئين في وزارة الزراعة ، وأقيمت وحدة مياه للاجئين داخل الهيئة الوطنية للمياه للاشراف على مشاريع امداد اللاجئين بالمياه .

١١- وتقع مسؤولية التنسيق الشامل للمساعدة الدولية على عاتق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تضع ، بالاشتراك مع السلطات الوطنية وبالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الاخرى المعنية ، البرنامج الشامل لمخيمات اللاجئين ، وتحدد الأولويات وتوجه المدخلات من الخبراء والوكالات الطوعية المشتركة في البرنامج .

١٢- ويتم توجيه المعونة الغذائية عن طريق برنامج الأغذية العالمي المسؤول عن تنسيق المساعدة الغذائية الدولية وتسليمها الى الموانئ في الصومال . وتسهم مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في تنفيذ مشاريع تنمية الحياة الأسرية والتنمية المجتمعية ، في حين توفر منظمة الصحة العالمية المساعدة الى وحدة صحة اللاجئين ، وتقدم منظمة العمل الدولية يد المساعدة في شتى الأنشطة المدرة للدخل . فضلا عن ذلك ، يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونسيل) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدة الاستشارية لبعض مكونات البرنامج .

١٣- وتشارك في جهود الاغاثة في الوقت الحاضر نحو ٣٠ وكالة طوعية من عدد من بلدان اوربا الغربية ومن امريكا الشمالية ، تباشر معظمها عملياتها في المخيمات وتوفر المساعدة المباشرة في عدد من الميادين . وتقوم بعض الوكالات بتمويل انشطتها وتنفيذ المشاريع في الاطار الشامل لبرنامج اللاجئين ، في حين تقوم وكالات اخرى بتنفيذ المشاريع التي تمولها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . اما المنظمات الطوعية المشتركة في عمليات الرعاية والصيانة والتي بدأت تنسحب الان بسبب قرب انتهاء عملياتها ، فانه ينبغي عليها ان تفعل ذلك بالتدريج وان تكفل تسليم العمليات الى الدوائر الحكومية المناسبة بطريقة منظمة . والى جانب ذلك ، ومع تحول التركيز الى الاكتفاء الذاتي ، يوصى بان تشارك في هذه المرحلة الثانية منظمة طوعية ذات خبرة عملية تقنية موجهة لتنفيذ المشاريع الانمائية .

١٤- ومنذ شهر أيار/مايو ١٩٨١ تولت المنظمة التعاونية الامريكية للاغاثة في كل مكان (كير) المسؤولية عن كل وسائل النقل والشؤون الادارية المتصلة ببرنامج اللاجئين تحت اشراف الوحدة الادارية للطوارئ التابعة للجنة الوطنية للاجئين ، ويتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ويعمل فيها ٥٨ موظفا من المغتربين ونحو ١٠٠٠ موظف من الصوماليين . ويعتبر " صندوق انقاذ الطفولة " الذي تموله المفوضية جزئيا ، مسؤولا عن عدد من البرامج الصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية في حين

يباشر " الفريق المسكوني للاغاثة والتنمية بالصومال " عددا من الأنشطة في القطاع الصحي . ويعتمد برنامج اللاجئين اعتمادا كبيرا على المساهمات التي تقدمها هذه المنظمات وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، وسيكون لاستمرار هذه البرامج أهمية فائقة لا في توفير الرعاية والصيانة فحسب بل وفي تنمية أنشطة العون الذاتي والأنشطة المدرة للدخل .

١٥ - ومن الأمور التي لها أهمية أساسية فيما يتعلق بمسألة اللاجئين في الصومال طول المدة المتوقعة لبقائهم في مخيمات اللاجئين ، والكثير منها ليس مناسبا للاستيطان على المدى الطويل .

١٦ - وثمة شعور جماعي بان العودة الطوعية الى الوطن هي افضل حل دائم لمشاكل اللاجئين الاثيوبيين في جمهورية الصومال الديمقراطية ، وفي هذا الاطار ، توجد حاجة واضحة الى وضع مبادئ توجيهية اساسية لهذه الممارسة تشمل بلد الاصل وبلد اللجوء . ويؤمل ان تتمكن المفوضية من تسهيل الاتصالات بين الحكومتين من اجل تحقيق ذلك . بيد ان العودة للوطن ستتوقف على عدد من العوامل منها الظروف التي تهيأ لها وما تولده تلك الظروف من ثقة . وبيدو من المناقشات التي جرت مع اللاجئين ان تقديم تأكيدات مثل السلامة عند العودة ، وضمانات الملكية وحقوق الانسان الاساسية الاخرى ، وحرية ممارسة المهنة التقليدية ، قد تمثل شروطا اساسية لاي برنامج منظم واسع النطاق للعودة الى الوطن .

١٧ - وكررت حكومة الصومال رغبتها في عودة اللاجئين الى وطنهم ، لكنها اكدت ان العودة يجب ان تكون طوعية وان تنفذ وفقا لبرنامج منظم وشروط مقبولة . وجرى التأكيد لبعثة الاستعراض ان الحكومة ستتعاون تعاوننا كاملا في اي برنامج منظم للعودة الطوعية .

١٨ - وفي حين ان العودة الطوعية ما تزال هي الخيار المفضل ، فان الحكومة قد انتهزت ايضا فرصة الزيارة التي قامت بها بعثة الاستعراض لتعلن انه سيجري وضع برنامج للتوطين المحلي للاجئين غير القادرين على بلوغ درجة الاكتفاء الذاتي في ظل الاحوال السائدة في المخيمات . ولما كان من المرجح ان يعطى هذا القرار دفعة لتشجيع الاستيطان الريفي ، فقد نظمت بعثات تقنية استطلاعية لكي تحدد على نحو أدق الدراسات والدراسات الاستقصائية الاضافية اللازمة في سنة ١٩٨٣ للبدء في تنفيذ مستوطنات زراعية متوسطة الحجم بحلول سنة ١٩٨٤ .

١٩ - وهناك تحول من برنامج مركّز على احتياجات الرعاية والإعالة الى برنامج موجه نحو التوطين المحلي يتضح بالفعل في الالتزامات المالية الاجمالية والاحتياجات المقدرة للفترة قيد الاستعراض . وعلى الرغم من أن احتياجات الاغاثة ما تزال عالية في السنة الحالية ، وخاصة فيما يتعلق بالصحة ، فان بعض التقدم قد أحرز في مجال الزراعة بفضل الأراضي الاضافية التي وفرتها الحكومة الصومالية على مقربة من المخيمات بدءا من سنة ١٩٨٢ .

ثالثا - الاحتياجات من المساعدات

٢٠ - فيما يلي بيان بالمساعدات الموصى بها للاجئين في سنة ١٩٨٣ والاحتياجات المقدّرة لسنة ١٩٨٤ :

نوع المساعدة	١٩٨٣	١٩٨٤
(أ) (بد ولايات المتحدة)		
الأغذية (١٥٠ طن تقريبا)	٩٤ ٥٠٠	٩٤ ٥٠٠
الصحة	٢ ٥٦٠	٣ ٢٠٠
المياه	٢ ٠٠٠	٢ ٨٠٠
بناء المرافق العامة	١ ٥٠٠	٥٠٠
النقل والامداد	١٢ ٨٠٠	٨ ٣٠٠
المأوى واللوازم المنزلية	٢ ٢٠٠	٢ ٠٠٠
التعليم والتنمية المجتمعية	٢ ٠٠٠	٢ ٨٠٠
أنشطة المجهود الذاتي	٤ ١٠٠	٣ ٠٠٠
دعم الخدمات المقدمة للاجئين وأوجه الدعم الأخرى	٢ ٢٩٠	١ ٤٤٠
الادماج المحلي	—	١٢ ٠٥٠
المجموع	١٢٣ ٩٥٠	١٣٠ ٥٩٠

(أ) منها مبلغ قدره ٩٣ر٥ مليون دولار مقدّم عن طريق برنامج الأغذية العالمي .

٢١ - ويكمن التغيير الرئيسي بين البرنامج المنقّح لسنة ١٩٨٣ والبرنامج المقترح لسنة ١٩٨٤ في انخفاض النواحي المتعلقة بالاغذية ، وادراج اعتماد في برنامج سنة ١٩٨٤ قدره ١٢ مليون دولار للبدء في تنفيذ برنامج التوطين المحلي . وبالإضافة الى ذلك ، فإن لدى الحكومة الصومالية امكانية أن تقدم الى المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا مشاريع لتقديم المساعدة التي . . . / . . .

اللاجئين أو لتعزيز الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي لمواجهة العبء الناجم عن الأعداد الكبيرة من اللاجئين .

٢٢ - وترد أدناه تفاصيل الاحتياجات من المساعدات حسب قطاعات المساعدة .

ألف - الأغذية

٢٣ - استناداً إلى تقدير لمتوسط عدد السكان في المخيمات يبلغ حوالي ٧٠٠ شخص ، وإلى معدل حصة الأكل الموافق عليه من الحكومة والبالغ ٥٩٥ غراماً للشخص الواحد في اليوم (١) ، يبلغ مجموع الاحتياجات من الأغذية لسنة ١٩٨٣ نحو ١٤٨ ٦٩٠ طناً بتكلفة تقدر بمبلغ ٩٤٥ مليون دولار . وسيلزم توفير كميات كافية لكي تكون المخزون الأولي لسنة ١٩٨٤ ولكي توفر قدراً من الاحتياطي . ويرد في الجدول التالي تفصيل لحالة الأغذية في سنة ١٩٨٣ :

السلعة	احتياجات حصص الأكل المقدرة على أساس أرقام الحكومة	المخزون الفعلي أو المنتظر	الرصيد السلبي
		(بالأطنان المترية)	
الخبز	٧٥ ٦٠٠	٦٠ ٨٢٢	١٤ ٧٧٨
الدقيق	٢٥ ٢٠٠	١٥ ١٩٨	١٠ ٠٠٢
الزيت	١٠ ٠٨٠	٦ ١٣٢	٣ ٩٤٨
اللبن	١٠ ٠٨٠	١٠ ٠٨٠	لا شيء
البقول	١٠ ٠٨٠	٤ ٤٤٤	٥ ٦٣٦
السكر	١٠ ٠٨٠	١ ٥٣٣	٨ ٥٤٧
البلح	٣ ٧٨٠	٢ ٠٠٠	١ ٧٨٠
اللحوم	٢ ٥٢٠	لا شيء	٢ ٥٢٠
الشاي	٧٥٦	لا شيء	٧٥٦
الملح	٥٠٤	٥٠٤	لا شيء
المجموع	١٤٨ ٦٨٠	١٠٠ ٧١٣	٤٧ ٩٦٧

٢٤ - وسوف يلزم بعض السلع اضافة للتغذية التكميلية / المكثفة للفئات الأكثر قابلية للتضرر التي تتألف من ١٥٠.٠٠٠ شخص . ويؤمل أن تتم تلبية هذا الاحتياج عن طريق التبرعات العينية .

٢٥ - ويؤدى برنامج الأغذية العالمي دور القناة بالنسبة لبعض المعونات الغذائية مثل الحبوب ودقيق القمح وزيت الطعام واللبن الممشود المجفف والبقول والبلح . وقيد النظر أيضا امكانية أن يتولى برنامج الأغذية العالمي عملية الامداد بالأغذية التكميلية مثل اللحوم والملح والسكر . وعلاوة على ذلك ، ونظرا لما يتمتع به ذلك البرنامج من خبرة ، ينبغي أن يعهد اليه بمسؤولية البيت ، بالتشاور مع اللجنة الوطنية للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، في تخفيض امدادات الأغذية تدريجيا وفقا للمعدل الذى يتحرك به اللاجئون نحو بلوغ درجة الاكتفاء الذاتى في انتاج الأغذية .

٢٦ - وضمانا لتلقي كل لاجئ لنصيبه من حصص الأغذية ، يوصى بأن تعجل اللجنة الوطنية للاجئين عملية انشاء مراكز التوزيع وصدار بطاقات حصص الاعاشة لكل لاجئ .

باء - الصحة

٢٧ - تتولى وحدة صحة اللاجئين في وزارة الصحة تنظيم الخدمات الصحية للاجئين ، وتعمل في مجالها أيضا ١٣ وكالة طوعية و ١٢ فريقا صحيا تعمل في المخيمات . وقد لاحظت التقارير السابقة للأمين العام أن اللاجئين يعانون من نقص التغذية ومن المرضي . وتعتبر عملية المحافظة على صحة اللاجئين مرضية حاليا ، بيد أنه يلزم لهذا التحسن أن يلقي مؤازرة مستمرة عن طريق تقديم الدعم لبرنامج الرعاية الصحية الأولية في اطار ما تقوم به وحدة صحة اللاجئين من تنسيق . ويلزم أيضا بناء مزيد من المراكز الصحية وزيادة امدادات الأدوية والمعدات . وعلاوة على ذلك ، ينبغي اتاحة خدمات صحية ثانوية ملائمة للاجئين عن طريق كفالة حصول المرافق الصحية الحكومية القائمة في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين على مزيد من اللوازم ومن الموظفين .

٢٨ - وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، كان عدد الأشخاص الذين يقدمون الخدمات الصحية الى اللاجئين ، باستثناء الموظفين الصحيين المجتمعيين ، على النحو التالي :

٠٠/٠٠

	المغتربون	المواطنون
٤٠	الأطباء	١٢
١٠٠	المرضات	١٢٥
<u>١٤٠</u>	المجموع	١٠
		١٠
		١٠
		<u>١٦٧</u>

٢٩ - وسوف يلزم في سنة ١٩٨٣ ما يقدر بمبلغ ٢٦٦ مليون دولار ، يتألف من المدفوعات الخاصة بالموظفين الصحيين وامدادات الأدوية وبرامج التعطيم وما الى ذلك ، لتوفير الرعاية الصحية الأساسية للاجئين في المخيمات . وبلاضافة الى ذلك ، يلزم بناء مساكن للموظفين الصحيين الوطنيين .

٣٠ - وتنادي لحدوث تفاوت بين الخدمات الصحية المقدمة الى اللاجئين والخدمات الصحية المقدمة الى المواطنين ، ينبغي أن تقصد منظمة الصحة العالمية لمساعدة الحكومة في تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية للمواطنين في المناطق الريفية ، ولاسيما المناطق المتأثرة بتدفقات اللاجئين .

٣١ - وينبغي بذل كل جهد ممكن لتعزيز وحدة صحة اللاجئين بامدادها بالموظفين والمعدات لتمكينها من الاضطلاع تدريجيا بما تتولاه المنظمات الطوعية الأجنبية التي تشغل المرافق الصحية في المخيمات ، والتي سوف تصفي أنشطتها تدريجيا في الجمهورية الديمقراطية الصومالية .

جيم - المياه

٣٢ - لا غنى للصحة عن توفر الامداد بالمياه المأمونة ، ومن ثم ينبغي توسيع المرافق المؤقتة القائمة ، وتعزيز شبكة امداد مخيمات اللاجئين بالمياه . وفي مجال الامداد بالمياه المأمونة ، قد يكون من الممكن تجربة مجموعة من التكنولوجيات البديلة . وفي الوقت نفسه ، فإن انشاء شعبة معنية بامداد اللاجئين بالمياه ، في إطار الهيئة القومية للمياه ، يعتبر خطوة ايجابية نحو التمكن من حل مشاكل الامداد بالمياه ، ويوصى بأن تتولي هذه الادارة تدريجيا تنسيق مشاريع امداد اللاجئين بالمياه . وتقدر نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنة ١٩٨٣ فيما يتعلق بالمياه على النحو التالي :

.../...

بد ولايات المتحدة

	شعبة امداد اللاجئين بالمياه
١٩٠	(الدعم الادارى)
	صيانة وتحسين وتوسيع مرافق المياه
٥٦٠	في منطقة الشمال الغربي
	صيانة وتحسين وتوسيع مرافق المياه
٩٩٠	في المناطق الجنوبية
	توفير المياه لمواقع اللاجئين الجديدة
١٠٠	في منطقة الشمال الغربي
١٦٠	في منطقة الجنوب
<u>٢٠٠٠</u>	المجموع

٣٣ - وبالإضافة الى ما سبق أعلاه ، يصل مجموع النواتج المالية من الوكالتين المنفذتين ، الفريق المسكوني للاغاثة والتنمية بالصومال ، وأوكسفام ، الى ٨٢٠ من دولارات الولايات المتحدة .

دال - تشييد المرافق المجتمعية

٣٤ - تم احراز تقدم كبير في تشييد مرافق مجتمعية مؤقتة في المخيمات وحولها ، بما في ذلك محال الأغذية والمراكز الصحية ومراكز التغذية . وقد تم التبرع بحوالي ٤٥٠ وحدة سابقة التجهيز ، بينما تم انشاء ستة مستودعات اقليمية كبيرة وسبع ورش باستخدام المساعدة الخارجية . بيد أنه لم يحرز إلا تقدم محدود جدا في انشاء غرف الدراسة .

٣٥ - ويشتمل الحد الادنى من الاحتياجات لعام ١٩٨٣ على بناء ٥٠٠ غرفة دراسة و ٩ ورش . وسوف يتعين كذلك توفير الصيانة والاصلاحات للمنشآت الحالية على أساس المساعدة الذاتية . وقد رصدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبلغ ١٥٠ من ملايين الدولارات لهذا الغرض ، ويشتمل هذا المبلغ على مكونات مدرة للدخل ومكونات خاصة بالمساعدة الذاتية .

.. / ..

هـ - النقل والشؤون الادارية

٣٦ - ينبغي تزويد المخيمات بوسائل النقل الكافية حتى يمكن نقل حالات الطوارئ الى أقرب المستشفيات دون تأخير .

٣٧ - وقد انشعت وحدة ادارية للطوارئ في نيسان /ابريل ١٩٨١ في اطار اللجنة الوطنية للاجئين وذلك لتنظيم وادارة نقل مواد الاغاثة ، وجرى في وقت لاحق توقيع عقد بين الوحدة الادارية للطوارئ والتعاونية الامريكية للاغاثة في كل مكان (منظمة " كير ") ، التي تقوم بتنفيذ هذا القطاع من المساعدة . وفي الوقت الذي قامت فيه الحكومة بتوفير أماكن للمكاتب ومرافق تخزين للوحدة الادارية للطوارئ / منظمة كير ، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتمويل جميع التكاليف الادارية ومرافق الدعم ، بينما تحسب منظمة كير الأجر الادارية على أساس عدم تحقيق أى ربح . وفي خلال عام ١٩٨٢ ، قامت الوحدة الادارية للطوارئ / منظمة كير بتشغيل ٢١٥ شاحنة ، و ١٧٤ مقطورة ، و ١٨ خزانا للمياه ، وخزانين للوقود و ١١ جرارا ، واستخدمت ملاكا من الموظفين يبلغ ١٠٠٠ صومالي و ٥٨ مغتربا .

٣٨ - وفي خلال عام ١٩٨٣ ، سوف يتعين نقل ما يزيد على ٩٠٠٠٠ طن من المواد الغذائية والمواد الغذائية التكميلية ومواد الاغاثة الى المخيمات . فضلا عن ذلك ، سيلزم استخدام خزانات المياه لامداد عدد من المواقع بالمياه . ولهذا الغرض ، يجرى توفير مرافق الصيانة والاصلاح فضلا عن مركبات الاحلال لاسطول المركبات الحالي الذي تديره الوحدة الادارية للطوارئ / منظمة كير ، بينما تم انشاء عدد اضافي من المستودعات الاقليمية . ويوصى بأن تقوم الوحدة الادارية للطوارئ / منظمة كير من الآن فصاعدا بالاعتناء بالاسطول الشاحنات علي طراز قياسي واحد فقط ، مما يسهل عملية الصيانة وتدبير قطع الغيار . ومن المقدّر انه سيلزم حوالي ١٢٨ مليون دولار لتغطية نفقات النقل خلال العام .

٣٩ - ويوصى كذلك بأن يقتصر دور الوحدة الادارية للطوارئ / منظمة كير على مهام النقل والشؤون الادارية ، بينما تقصر ورشة الصيانة والخدمة عملها على مركبات الوحدة الادارية للطوارئ / منظمة كير واللجنة الوطنية للاجئين . وبالإضافة لذلك ، ويهدف تحقيق الحد الاقصى من الكفاءة ، ينبغي أن تقوم اللجنة الوطنية للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بدراسة لمزايا ومساوئ وجود وكالتين متميزتين ، احدهما مسؤولة عن استقبال البضائع ونقلها وتخزينها وتوزيعها ومراقبتها ، والأخرى مسؤولة عن صيانة أسطول المركبات .

واو - اللوازم المنزلية

٤٠ - في عام ١٩٨٣ ، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوفير البند التالية :

بند	الولايات المتحدة
بطانيات	٦٠٠٠٠ وحدة
أقمشة	٢٠٠٠٠ ياردة
أحذية	٢٥٠٠٠ زوج
أواني	١٥٠٠٠ مجموعة
صابون	١٠٠٠ طن متري
مصابيح	٢٠٠٠٠ وحدة
جرادل معدنية	٥٠٠٠ وحدة
بنود متنوعة	٨٠٠٠٠
	<u>المجموع</u>
	<u>١٥٥٠٠٠٠</u>

زاي - المأوى

٤١ - تتألف مساكن اللاجئين بصفة أساسية من أكواخ مشيدة بالاغصان ومسقوفة بالعشب ومغطاة بقطع قديمة من القماش والبطانيات ، الخ . وقد اختتمت بالفعل مواد البناء المحلية ، مثل الاغصان والعشب والاشجار ، حتى مسافة ٤ كيلومترا حول المخيمات . ولمواجهة هذا النقص بشكل جزئي ، تم توفير ألواح من البلاستيك والمعدن واسلاك وغيرها من مواد البناء للاجئين في العام الماضي . وبالنسبة لعام ١٩٨٣ ، يوصى بتوفير حوالي ٥٠٠٠٠ قطعة من القماش المشمع ، تقدر تكلفتها بمبلغ ٦٥٠٠٠٠ دولار . فضلا عن ذلك ، ونظرا لأن اللاجئين ربما يضطرون الى البقاء في الصومال لبعض الوقت ، يجب النظر في تزويدهم بمأوى شبه دائم يبنى من المواد المحلية .

حاء - الوقود المنزلي

٤٢ - ان استخدام الخشب لمواجهة احتياجات اللاجئين من الوقود المنزلي قد أدى بالفعل الى أضرار ايكولوجية شديدة . ويتعين تكثيف البحث عن البدائل ، وبالنسبة للامداد على المدى الطويل يجب اعطاء الأولوية للتوسع في برامج التشجير .

طاء - التعليم والتنمية المجتمعية

٤٣ - لم يطرأ إلا تحسّن ضعيف في المرافقة التعليمية . ولا تزال دروس كثيرة تلقى في العراء تحت شجرة منعزلة تركت قائمة لهذا الغرض . ولا يزال التقدم بطيئاً في بناء غرف الدراسة المخططة والبالغ عددها ٦٠٠ غرفة . وتم بناء غرف دراسة أخرى مؤقتة جدرانها من الطين واسقفها من الأغصان والأعشاب . ولا تتوافر في الواقع أى حصر أو مقاعد أو مكاتب ، ويجلس الأطفال القرفصاء على الأرض أو يستخدمون الصفائح الفارغة كمقاعد . وتستخدم قطع مكسورة من الخشب الاسود كسبورات . وتشترك كل مجموعة من التلاميذ في الكتب ، ولا توجد كراسات للتمرينات .

٤٤ - وقد تم انشاء معهد لتدريب المعلمين أثناء الخدمة بالاشتراك بين الحكومتين الصومالية والدانمركية ، وذلك بغرض تدريب عدد أكبر من مدرسي التعليم الابتدائي ، وتم في خلال العام الدراسي ١٩٨٢-١٩٨٣ اختيار ٩٠٠ من الذين تركوا المدارس الابتدائية من بين أطفال اللاجئين لبرنامج تدريب مدته سنتان . ويخطط لتدريب ٤٠٠ مدرس جديد في هذا المعهد كل عام .

٤٥ - وقد وضعت خطة لبرنامج تعليم متواضع لعام ١٩٨٣ يستهدف توفير التعليم الابتدائي لـ ٧٠٠٠ طفل والتدريب أثناء الخدمة لـ ٩٠٠ مدرس ابتدائي اضافي . ومن المخطط أيضا بناء ٦٠٠ غرفة دراسة مع الاستفادة الى أقصى حد من المواد والعمالة المحلية . وفضلا عن ذلك ، من المقترح تزويد ١٦٤٤ من طلاب ما بعد المرحلة الابتدائية بمنح دراسية للتعليم الثانوي في المدارس الصومالية و ١٦٢ منحة دراسية لطلاب ما بعد المرحلة الثانوية للالتحاق بدراسات متقدمة . وبالإضافة الى ذلك ، سيتم توفير المساعدة لتوسيع برنامج الحياة الأسرية ، وهو أحد البرامج الوظيفية لمحو الأمية للكبار وتوفير التدريب المهني لـ ٣١٠ من الطلاب .

٤٦ - وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برصد مليوني دولار للتعليم والتنمية المجتمعية ، بما في ذلك المكونات المدرة للدخل والخاصة بالمساعدة الذاتية . في برنامج المساعدة التابع لها لعام ١٩٨٣ .

٠٠/٠٠

٤٧ - وعلى الرغم من الجهود الحالية ، لوحظ أن المؤسسات التعليمية لما بعد التعليم الابتدائي في المناطق المتأثرة باللاجئين تحتاج الى توسع لقبول اللاجئين المؤهلين للتعليم الثانوي والمهني . ومن الناحية الأخرى توجد أيضا مشكلة سببها عدد كبير من اللاجئين الذين يتركون المدارس الابتدائية ، والذين لا يتمتعون بالتأهيل الكافي لدخول تلك المدارس . وينبغي اجراء دراسة للحالة بهدف انشاء مرافق متوسطة المستوى ، مثل مدارس التجارة ، لحل هذه المشكلة .

يا - أنشطة المساعدة الذاتية

٤٨ - تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة لزيادة مستويات الاعتماد على الذات . فعلى سبيل المثال ، تم تدريب اللاجئين على العمل كمعاونين صحيين وشرفين اجتماعيين ومدربين . وتم أيضا احراز تقدم محدود في تنظيم التعليم غير الرسمي والتدريب المهني البسيط للمرأة . وتم كذلك احراز تقدم في المشاريع الصغيرة للزراعة الأسرية وزراعة الفواكه . وفي بعض المخيمات ، يتم تشجيع اللاجئين علم زراعة الخضروات في رقع صغيرة قريبة من مساكنهم وعلى تربية الدواجن .

٤٩ - ويجرى تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية في المخيمات لتعليم المهارات المناسبة للاجئين ، وبخاصة النساء . ويشتمل التدريب على انتاج الصابون والمنتجات الجلدية ، والفخار ، والحياكة وصنع الأواني والسلال . وسوف يعطى اهتمام خاص لتشجيع اشتراك كبار السن والمعوقين .

٥٠ - ومن المنتظر التوسع في برنامج لاعادة التشجير ليغطي حوالي ٢٤٠ هكتارا لمواجهة بعض الاحتياجات من الوقود المنزلي والمأوى ، وسوف يوفر هذا البرنامج فرص العمل لحوالي ٢٥٠ من أسر اللاجئين .

٥١ - ويوصى بأن يعطى الاهتمام في تخطيط المشاريع الزراعية في المستقبل لتحقيق الاكتفاء الذاتي . وينبغي أن تكون مساحة الأرض المخصصة للزراعة كافية لتمكين المزارعين من انتاج المحاصيل الكافية لعيشهم . ولضمان الانتاج الكافي للأغذية الأساسية وتحقيق فائض لتوفير الوسائل لشراء البنود الأساسية من المواد غير الغذائية ، ينبغي زيادة مساحة الأرض الزراعية في المخيمات حيث توجد امكانية للتوسع وأن يخصص لكل أسرة ٥ هكتارات من الأراضي الجافة ، و ٥ هكتار من الأراضي المروية ، أو تخصص لها قطعة أرض تجمع بين الاثنين . فضلا عن ذلك يفضل لضمان التنفيذ الفعال للمشاريع الزراعية ، نقل أي سكان اضافيين للمواقع التي تتاح فيها أراض زراعية مناسبة .

٥٢ - وقد رصد مبلغ ٤١ ملايين دولار لمشاريع المساعدة الذاتية في عام ١٩٨٣ على النحو التالي :

بدولارات الولايات المتحدة

٢٢٠٠٠٠٠	الزراعة والدواجن
١٢٠٠٠٠٠	مشاريع الري
٧٠٠٠٠٠	مشاريع أخرى
<u>٤١٠٠٠٠٠</u>		

كاف - دعم الخدمات المقدمة للاجئين

٥٣ - مازالت هناك حاجة ، كما كان عليه الحال في عام ١٩٨٢ ، لدعم اللجنة الوطنية للاجئين عن طريق اعارة موظفين حكوميين لها ، ودفع أجرة المكاتب والسيارات والنقل والتكاليف الادارية ذات الصلة ، بما في ذلك شراء واستبدال معدات المكاتب . وفي ضوء حجم المهمة الادارية التي تضطلع بها اللجنة الوطنية للاجئين ، فقد بلغ عدد موظفيها ٤٨٤ موظفا . ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات في عام ١٩٨٣ ما مجموعه ٢٩٠.٠٠٠ دولار ، سيستخدم جزء بسيط منه لتنظيم حلقة دراسية لأمري المخيمات بشأن المسائل المتعلقة بمساعدة اللاجئين . وبالإضافة الى ذلك ، فان اللجنة الوطنية للاجئين تحتاج الى بدالة هاتف جديدة . وقد رصد مبلغ ٤٤٠.٠٠٠ دولار في ميزانية عام ١٩٨٤ ليغطي ، بالإضافة الى التكاليف المذكورة أعلاه ، خدمات متطوعي الأمم المتحدة المعارين الى اللجنة الوطنية للاجئين .

لام - التوطين المحلي

٥٤ - وفقا لقرار الحكومة الصومالية تيسير عملية تنفيذ برنامج للتوطين المحلي ، فانه تجري الان دراسات أولية ، تشمل مسحا هيدروولوجيا وجيوفيزيايا في السنة الحالية . والهدف الأولي هو انشاء مستوطنات ريفية لا يوا لاجئين يصل عددهم الى ٤٠.٠٠٠ لاجئ . وقد خصصت الحكومة لهذا الغرض مساحة أولية مقدارها ١٠٠٠ هكتار من الأراضي الواقعة خارج حدود المخيمات القائمة . ومن المقرر أن تقوم بعثة تقنية مشتركة بين الوكالات بزيارة الصومال في الجزء الأخير من عام ١٩٨٣ كي تقوم مع الحكومة باستعراض برنامج شامل للتوطين . والى أن تظهر نتائج البعثة ، فقد خصص مبلغ ١٢ مليون دولار لاقامة هذه المستوطنات ، التي ستتطلب كذلك ايجاد هيكل أساسي كاف في المناطق المختارة .

رابعا - التخطيط في المستقبل

٥٥ - بينما تحملت الحكومة الصومالية العبء الأولي لتدفق اللاجئين ، إلا أن المجتمع الدولي استجاب بسخاء بعد ذلك لمختلف النداءات التي وجهت من أجل المساعدة . وتبقى الان غالبية الاحتياجات الأساسية اللازمة لرعاية اللاجئين واعاشتهم من المساعدة الخارجية . وحيث أنه من المرجح أن يبقى اللاجئين في الصومال في الوقت الحاضر ، إلا أنه ينبغي النظر في مشكلة تقديم المساعدة لهم على أساس الأجل الطويل . وفي ظل هذه الظروف ، فانه يلزم ايلاء اهتمام أكبر لأنشطة المساعدة الذاتية وتسوية الأراضي .

٥٦ - وقد أعرب اللاجئون بصفة عامة عن رغبة في أن يستخدموا استخداما مفيدا في برامج اغاثتهم وفي المشاريع الأخرى التي تنفذ لصالحهم . كما أن ممثلي البلدان المانحة والوكالات الطوعية يجهدون لتحقيق اللاجئين لدرجة أكبر من الاعتماد على الذات والمساعدة الذاتية . ويشارك الموظفون الحكوميون هذا الرأي مشاركة كاملة وهو أنه ينبغي السماح للاجئين بأن يكونوا عناصر منتجة ؛ ولكن نظرا لأن الموارد المتاحة للحكومة محدودة ، فقد أعربوا عن قلقهم من أنه ينبغي ألا تؤدي مثل هذه الخطط إلى تحويل عبء اللاجئين عن المجتمع الدولي لتتحمله حكومة الصومال وشعبها .

٥٧ - ولا بد أن تتركز الجهود الدولية الرامية إلى تمكين اللاجئين من تحقيق الاعتماد على الذات على تمهيد وتطوير قطع جديدة من الأراضي التي تسقط عليها الأمطار بكميات كافية أو التي تقع بالقرب من الأنهار والمناطق التي توجد فيها فرص جيدة للمعثور على الميـسـاء الجوفية . وعلاوة على ذلك ، فإنه ينبغي تشجيع اللاجئين على تربية الماشية ضمن خطط مدروسة دراسة دقيقة ؛ كما أنه ينبغي حفر آبار مياه وآبار مثقبة إضافية لتمكين بعض اللاجئين من الدخول في قطاع المراعي . كما أنه يمكن تطوير صناعات وحرف يدوية على مستوى صغير . وينبغي أن تصمم كل هذه الأنشطة بطريقة تتماشى مع توفر الموارد في المناطق المجاورة للمخيمات وتراعى فيها مصالح السكان الضيفين ومهاراتهم . وعلاوة على ذلك ، فإن كل هذه الخطط ينبغي أن تستهدف تلبية بعض حاجات السكان الضيفين أيضا بغية تجنب التمييز والنزاع وضمان تقاسم الأعباء بطريقة منصفة .

٥٨ - وضمن هذه الهادئ التوجيهية ، فإنه ينبغي أن يكون بالامكان تصميم وتنفيذ برامج لمساعدة اللاجئين على أن يتمكنوا من زيادة الدعم الذاتي لأنفسهم . وفي هذا الصدد ، فإن الحكومة تدرك أنه في غضون تنفيذ هذا البرنامج قد تستلزم الحاجة نقل بعض المخيمات من أماكنها .

٥٩ - وتعلق أهمية خاصة على تحديد وتنمية الفرص التي من شأنها تمكين اللاجئين من العمل وكسب دخل عن طريق مشروعات يمكن أن تسهم في التقدم الاقتصادي للمنطقة التي يعيشون فيها . وتحقيقا لهذه الغاية ، وتمشيا مع توصيات اللجنة السابقة ، فإنه يمكن النظر في نقل وحدة التخطيط التي انشئت مؤخرا ضمن اللجنة الوطنية للاجئين إلى وزارة التخطيط حيث يمكنها أن تعمل بوصفها وحدة تخطيط شؤون اللاجئين . وبذلك فإنها ستعمل في إطار التنسيق الشامل الذي تقوم به اللجنة الوطنية للاجئين ، شأنها شأن الوحدات التقنية الأخرى العاملة فيما يتعلق بشؤون اللاجئين والمنشأة في إطار السوزارات المختصة ، وستضمن تنفيذ السياسة الجديدة للتوطين الروفي وفقا للخطة الوطنية وللأهداف الانمائية للبلد .

٦٠- يوصى كذلك بأن تلتبس مساعدة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في :

(أ) اجراء دراسة استقصائية اقتصادية - اجتماعية لتحديد المهارات التي يمتلكها اللاجئون ؛

(ب) اجراء دراسة استقصائية حول امكانات التسويق ؛

(ج) تحديد واعداد وتقييم ومراقبة المشروعات التي من شأنها أن تولد فرص دخل للاجئين في ميدان الزراعة وميادين أخرى بينما تسهم في الوقت ذاته في التنمية الاقتصادية للصومال ، ولا سيما في المناطق التي تأثرت بوجود اللاجئين فيها .

٦١- وتحتاج حكومة الصومال أيضا الى مساعدة دولية لمواصلة برنامجها الخاص بتقديم المساعدة الى اللاجئين داخل المخيمات وخارجها . وعلاوة على ذلك ، تلزم مساعدة مادية ومالية كبيرة للمحافظة على الهيكل الأساسي الاقتصادي النهش للبلد وتقويته ، ولا سيما في المناطق التي تأثرت باللاجئين ، وذلك لتمكين الصومال من مواجهة مثل هذه الزيادة الكبيرة في السكان . وقد بضع الحكومة الصومالية مشروعات تغطي جزءا من هذه الاحتياجات الاضافية كي تقدمها الى المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا (المؤتمر الثاني) الذي سيعقد في عام ١٩٨٤ . وسيكون هذا الاجراء متشيا مع قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧ . وقد ناقشت بعثة الاستعراض مطولا مع الحكومة نوعي المشروعات التي ستقدم الى هذا المؤتمر . والمشروعات التي من شأنها تقديم المساعدة الاضافية الى اللاجئين ستضعها اللجنة الوطنية للاجئين بمساعدة المفوضية على أساس النتائج التي توصلت اليها البعثة ، في حين أن المشروعات التي تستهدف تعزيز الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي مازالت قيد المناقشة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي سيساعد السلطات المعنية في صياغتها .

الحاشية

- (١) حصص الاعاشة الأساسية اليومية للشخص الواحد (بالغرامات) : حسب-
٣٠٠ ؛ دقيق القمح - ١٠٠ ؛ زيت - ٤٠ ؛ حليب مجفف منزوع القشدة - ٤٠ ؛ فاصوليا -
٤٠ ؛ تمر/فواكه مجففة - ٢٠ ؛ لحم - ١٠ ؛ شاي - ٣ ؛ ملح - ٢ ؛ سكر - ٤٠ .
